14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com

تصدر عن مؤسسة 14أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر -عدن - الجمهورية اليمنية
تأسست في عدن بتاريخ 19يناير 1968م
Email: 14october@14october.com

أحمد محمد الحبيشي
رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
Ahmedalhobishi@Gmail.com

السبت 9 يونيو 2012 - الموافق 19 رجب 1433 هـ - العدد 15488 - السنة الرابعة والأربعون - رقم الإيداع 2

ماذا نريد من محافظ تعز الجديد ..؟!

اختيار القيادة السياسية ابن الحالمة تعز الاستاذ/شوقي احمد هايل سعيد لشغل منصب محافظ المحافظة كان اختياراً موفقا فقد لاقت هذة الخطوة ارتياحا واسعا في اوساط الناس داخل المحافظة وخارجها ، لما عرف عنه من سمعة طيبة وكرجل أعمال ناجح ينبغي أن يقف الجميع إلى جانبه والعمل معه بروح الفريق الواحد لتحقيق الاهداف المرجوة والملبية لطموحات وآمال أبناء المحافظة. أما ما نأمله من محافظنا القدير فنوجزه في التطلعات والطموحات التالية :

إنهاء كل المظاهر المسلحة وإزالة كل الاختلالات والتوترات الامنية الغريبة عن المجتمع المدني التعزي ، وبما يحقق الامن والاستقرار الدائم للمحافظة ، فالهاجس الامني هو ما يؤرق الناس جميعاً بالدرجة الاولى .

محمد يحيى الذرحاني

السعي الحثيث لتوفير الخدمات الضرورية خاصة مياه الشرب، مع إيجاد الآلية التى تضمن توفر الاحتياجات الاساسية للمواطن كمادة الغاز والمشتقات النفطية بشكل دائم ووضع الضوابط التى تحد من التلاعب بأسعارها أو إخفائها .

توفير الحد الادنى من فرص العمل للشباب للحد من البطالة، والبحث عن فرص للاستثمار بتشجيع المستثمرين ، وتنشيط السياحة الداخلية ، وإنعاش المجال الزراعي والسمكي والصناعي والتوسع فيها .

معالجة اسباب تعطيل العملية التربوية والتعليمية ، والنأي بأبنائنا من طلاب وطالبات المدارس عن المماحكات والمكايدات والصراعات السياسية .

وبما أن المرحلة مرحلة وفاق وطني نتمنى من السلطة المحلية بالمحافظة ان تكون عاملاً مساعداً ومشجعاً لجميع الأطراف السياسية والأحزاب والشخصيات الاجتماعية والقبلية وحثها على التحلي بروح التسامح والتصالح والوفاق والألفة والمحبة والابتعاد عن الخلاف والشقاق والتطرف الذي يفرق ولا يوحد ويمزق ولا يوفق ، وترشيد الخطاب الديني والإعلامي وابتعاده عن التحريض والتطرف والإرهاب والدعوات التكفيرية ونفي الآخر وتكريس ثقافة الحقد والكراهية .

العمل على ما من شأنه اجتثاث واقتلاع ثالوث الفساد اللعين (نهب المال العام والخاص ــ المحسوبية ــ والرشوة) ويا حبذا لو يتم التخاطب مع الجهات والهيئات ذات العلاقة وحثها على ضرورة اعتماد نظام البصمة والصورة لتشمل كل موظفي الدولة (مدنيين وعسكريين) على ان يسري هذا النظام على كافة الحالات المستفيدة من الضمان الاجتماعي فقد حدث أن حصل شخص على ضمان اجتماعي من ثلاث محافظات (تعز ـ إب ـ صنعاء) ولديه ثلاث بطائق بأسماء مختلفة مع العلم بأنه من متقاعدي التربية والتعليم بمرتب شهري ثابت .

الاستشعار بالقضايا والمشاكل الاجتماعية السياسية قبل تفاقمها وتداعياتها وعدم تأجيل البت في معالجتها وإيجاد الحلول المناسبة لها حتى لا تتراكم وتتكرر كما حدث في قضية عمال النظافة الذين طالبوا ببعض حقوقهم وكاد إضرابهم ان يتسبب في إغراق المدينة بكارثة بيئية خطيرة نتيجة تكدس أطنان من القمامة .

إعادة النظر في تكاليف ورسوم فواتير استهلاك الكهرباء والمياه والصرف الصحي بما يتناسب مع ظروف وأحوال ذوي الدخل المحدود والفقراء والمعدمين .

الاهتمام بتحفيز وتحريك المشهد الثقافي والفني والرياضي وابراز التراث والفلكلور الشعبي وتشجيع المواهب الصاعدة والواعدة وتكريم القامات الابداعية والفكرية والثقافية داخل المحافظة .

تفعيل مهام المجالس المحلية بحيث تهتم بقضايا احتياجاتهم ، وتنبيه المكاتب التنفيذية وبالأخص الجهة المعنية في استئناف تعز وامن المحافظة لمنع وإيقاف أية محاولات تهدف لغرض الوصاية على المواطنين ، فقد تحدثنا في مقال سابق حول موضوع التقسيم العشوائي لبعض الحارات وفرض أمناء شرعيين لبعض المناطق من موظفي محكمة الاستئناف ضد رغبات الأهالي ومع وجود كوادر مؤهلة تعاني من البطالة ، ولكن (لا حياة لمن تنادي)...!

الاخ / المحافظ :

لا شك في أن كل ما طرحناه بين أيديكم من آمال وطموحات وتطلعات أخرى عديدة لم نذكرها قد دارت بخلدكم وفكركم وتضمنها برنامجكم المستقبلي الهادف إلى تطوير المحافظة وانتشالها من أوضاعها المتردية ونحن نعلم بأن مهمتكم صعبة ، لكننا على يقين بأنكم قادرون على تذليلها وتحقيق ما يصبو إليه أبناء المحافظة. سائلين المولى عز وجل ان يمدكم بالعون والسداد والتوفيق والنجاح.

ألفان و(335) من المغتربين اليمنيين بالسعودية يصلون عبر منفذ الوديعة

سيئون/ سبأ:

بدأ تدفق حركة وصول المغتربين اليمنيين من المملكة العربية السعودية عبر ميناء الوديعة البري في ازدياد ملحوظ لقضاء الإجازة الصيفية بين أهاليهم، حيث بلغت أعداد الواصلين إلى الميناء أمس ويوم أمس الأول ألفين و335 مسافرا تقلهم سياراتهم الخاصة التي وصل عددها خلال اليومين الماضيين إلى 698 سيارة.

وأوضح مدير عام ميناء الوديعة البري حسين عوض بن طالب أنه مقارنة بأعداد الواصلين يقل بكثير عدد المغادرين، حيث بلغ عددهم يومي الخميس و الأربعاء 569 مسافرا غادروا عبر 230 سيارة .

وأوضح بن طالب أن إجراءات تخليص المسافرين والمغادرين تسير بسهولة إذ لا يستغرق مكوث السيارة بالميناء أكثر من 10 دقائق فقط بعد أن تم تزويد أطقم الأقسام العاملة بالميناء بأعداد جديدة من العاملين حرصا من قيادة الميناء على الاستعداد لموسم الإجازة الصيفية الذي تزداد فيه أعداد المسافرين بهدف تسهيل عبور المسافرين.

إلى ذلك ازدادت في شوارع مدن وقرى وادي حضرموت أعداد السيارات التي تحمل لوائح دول الجوار في ظاهرة إيجابية يتم ملاحظتها في مثل هذا الوقت من كل عام تساعد في الحركة السياحية بين مناطق المحافظة وتسهم كذلك في تعزيز روابط الأخوة وصلة التراحم ويتزامن مع ذلك حرص أبناء المحافظة على إقامة الأعراس والمناسبات الفرائحية ليتمكن أهاليهم من مشاركتهم أفراحهم في هذه الفترة، وبالمقابل تحرص المؤسسات الخدمية بكل جهدها على لتأمين استمرار خدماتها كالكهرباء والمياه وتنتعش في هذه الفترة حركة التسوق من الملبوسات والمكسرات والمشغولات اليدوية وتزدحم حجوزات المتنفسات والاستراحات والمنتجعات والمسابح نتيجة لازدياد أعداد الواصلين من المغتربين في دول الجوار .

اليوم.. تدشين مكتب نادي رجال الأعمال اليمنيين بعدن

عدن / سبأ:

يدشن نادي رجال الأعمال اليمنيين اليوم افتتاح - مكتبه الجديد بعدن.

وأوضح رئيس النادي فتحي عبدالواسع هائل أن افتتاح المكتب في محافظة عدن يعتبر بداية لافتتاح مكاتب أخرى في مختلف محافظات الجمهورية، مشيرا إلى أن اختياره لمحافظة عدن كمحطة أولى لأنها العاصمة الاقتصادية والتجارية للجمهورية اليمنية، وتضم فيها المنطقة الحرة التي يستثمر فيها العشرات من المستثمرين المحليين والعرب والأجانب.

وأضاف فتحي أنه يأمل أن يكون المكتب ضمن الروافع الاقتصادية لمحافظة عدن، ويساهم في تسويق المحافظة لدى رجال الأعمال في الداخل والخارج، لافتا إلى أن المكتب سيكون أداة وسيطة تخدم أعضاء نادي رجال الأعمال من جميع محافظات الجمهورية، وتقدم لهم التسهيلات الممكنة، وتمثل لهم نافذة حيوية في المحافظة.

(117) سفينة وناقلة نفط استقبلها ميناء عدن الشهر الماضي

عدن / سبأ:

استقبل ميناء عدن والزيت والرصيف السياحي بمدينة التواهي عدن في مايو الماضي 117 سفينة تجارية وناقلة نفط وسفينة ترانزيت.

وأوضح مدير الميناء بعدن العقيد حمود المطري أن الرصيف السياحي بمدينة التواهي استقبل في مايو الماضي 7 يخوت سياحية أقلت 22 سائحاً وسائحة من جنسيات أوروبية، ووصول ومغادرة 227 من اليمنيين والعرب والأجانب.

في حين بلغ عدد السفن الصغيرة التي أقلت المؤن والمواد الغذائية للفترة نفسها نحو 109 سفن صغيرة إلى عدد من بلدان القرن الأفريقي.

تمويل (27) مشروعا صغيرا في عدن بأكثر من 24 مليون ريال

عدن / سبأ:

مول فرع صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة بعدن خلال مايو المنصرم 27 مشروعاً صغيراً مدراً للدخل بكلفة 24 مليوناً و350 ألف ريال.

وأوضح مدير فرع الصندوق بعدن عدنان علي حفيظ أن المشاريع الممولة وفرت 162 فرصة عمل وتوزعت في مجالات الأنشطة الاقتصادية المتنوعة المدرة للدخل التي تعود بالفائدة لأصحابها في تحسين أوضاعهم المعيشية.

وأوضح أن الصندوق أعد سبع دراسات استثمارية لصغار المستثمرين اليمنيين لتنفيذ مشاريع صغيرة في عدن بكلفة تصل إلى 8 ملايين و250 ألف ريال إلى جانب دراسة 8 طلبات خاصة للشباب لفتح مشاريع تقنية وفنية في مجال الانترنت وصيانة الكمبيوتر والهواتف المحمولة بكلفة 6 ملايين و50 ألف ريال.

استئصال ورم يزن (17.5) كجم من بطن امرأة بالحديدة

الحديدة/ سبأ:

تمكن فريق الجراحة العامة بمستشفى الأمل التخصصي بالحديدة برئاسة الدكتور عبدالفتاح الحالمي استشاري الجراحة العامة والمناظير والأورام من استئصال ورم ضخم يزن (17.5) كيلو جرام من بطن امرأة.

وأوضح رئيس مجلس إدارة مستشفى الأمل التخصصي محمد حيدر العريفي أن هذه العملية ليست الأولى، وهي من العمليات الكبرى التي يقوم بها المستشفى بواسطة فريقه الطبي المتميز في الجراحة بكل فروعها، والتي تعتبر المرجعية الرئيسة في المحافظة للعمليات الجراحية الكبرى والنوعية في مختلف التخصصات.

من جانبها أشارت الدكتورة نادية المحمدي استشارية الأشعة التشخيصية أنه وبعد إجراء الأشعة المقطعية المحورية للمريضة البالغة من العمر 55 عاماً تبين أن هذا الورم منشأه من المبيض الأيمن ويملأ كامل التجويف البطني.

وقد خرجت المريضة - بعد إجراء العملية التي استمرت لساعات - بصحة جيدة مستعيده لنشاطها وحيويتها لتنتهي معاناتها مع الألم الذي استمر على مدى ست سنوات.

خلال الأشهر الأربعة الماضية

إفراغ (1771) طنا من القمح والأرز والسكر في أرصفة المعلا

عدن/ سبأ:

أفرغ في أرصفة المعلا ميناء عدن خلال الأشهر الأربعة الماضية من العام الجاري ألف و771 طنا من القمح والأرز والسكر و927 طنا من الاسمنت و117 طنا من الحديد و127 طنا من الأخشاب.

وأوضحت إحصائية النشاط الملاحي لميناء عدن أن الرصيف الخاص باستقبال المواشي الوافدة من دول القرن الأفريقي استقبل ثلاثة آلاف و799 رأساً من الماشية والعجول التي سوقت إلى الأسواق اليمنية بعد أن خضعت للفحوصات البيطرية.

وذكرت الإحصائية أن الخارطة الملاحية لشهر رمضان أكدت وصول سفن تجارية لمواد القمح والسكر والمواشي والكماليات بالإضافة إلى السفن التجارية للحاويات ومواد البناء.

صدور العدد الجديد لمجلة (ميناء عدن) الشهرية

عدن/ سبأ:

صدر العدد الجديد لمجلة ميناء عدن الشهرية التي تضمنت في محتواها مواضيع اقتصادية وملاحية متنوعة وأنشطة مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية.

وتطرقت المجلة إلى إنجاز العمل بميناء الحاويات بعدن من خلال الرافعات الجسرية الجديدة التي دخلت الخدمة الملاحية بكلفة 20 مليون دولار، إضافة إلى رسو سفينة حاويات عملاقة تدخل الميناء لأول مرة طولها 300 متر وإطلاق موقع إلكتروني لخدمة الجمهور التابع لمكتب النقل بعدن، وكذا أنشطة الشركات العالمية الملاحية العاملة في الموانئ اليمنية.

كما تناولت الأعمال الفنية والدراسات الملاحية التدريبية لمراكز التدريب لمؤسسة موانئ خليج عدن، واستعراضاً للدورات الخارجية وقوالب إخبارية اقتصادية وملاحية متنوعة.

الحصانة للمحامي .. شطر العدالة المهمل

العدالة قيمة من أعظم القيم السماوية التي شرعت لرعاية الإنسانية وإقامة الحياة بميزان العدل الالهي ، القاضي والمحامي، وجهان لعملة واحدة ، وهما ركنا الحماية للقضاء العادل ، الذي هو مطلب أساسي من أهم مطالب الدولة المدنية التي تحفظ فيها المصالح العامة والخاصة للمواطنين والأجانب على حد سواء .

وفي الواقع ، توسع قانون السلطة القضائية في اليمن في إعطاء القضاة حقوقا وامتيازات كثيرة بهدف ضمان تمتعهم بالاستقلال في الرأي ، والحياد في صياغة الأحكام ، بعيدا عن نفوذ أو تدخل السلطات الأخرى سواء كانت السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية .

ووصل التوسع هذا حد الدلال المفرط بإعطائهم حصانة شبه مطلقة ، فهم مستقلون ولا يخضعون لأي سلطان غير سلطان القانون القضائي ، وهذه الحصانة تصل الى حد عدم قابليتهم للعزل ، وتتم ترقيتهم ونقلهم وفق نظام معين ، فلا يجوز نقلهم أو ندبهم أو حتى تأديبهم إلا في أحوال معينة حصرها القانون بدقة متناهية .

رفيقة الكهالي

كما ان القانون فرض على الدولة التفسح في البذل المالي الذي يتمثل بمرتبات مجزية وتوفير سكن وبدلات وترقيات دائمة ، كل ذلك حتى يكفل لهم حياة كريمة تتناسب مع وظيفة القضاء السامية وما يستلزم من حسن مظهر وتفرغ بال وعفة نفس وطهارة يد ووقار ومهابة .

اعطى القانون إجازة شهرين كاملين مراعاة لنفسية القاضي ، كما فرض له تامين معاشه في حالة الوفاة أو المرض وحتى في حالة الاستقالة حيث لا يسقط حقه في المعاش أو المكافأة ابداً .

الحصانة المبالغ فيها الممنوحة للقضاة توجب انه في غير حالة التلبس لا يجوز القبض على القاضي أو حبسه احتياطيا إلا بعد الحصول على اذن من مجلس القضاء الأعلى ويجب على وزير العدل عند القبض على القاضي في حالة التلبس أو حبسه ان يرفع الأمر فورا الى رئيس مجلس القضاء الأعلى ليأذن باستمرار حبسه أو يأمر بإخلاء سبيله بضمان أو بغير ضمان .

كما لا يجوز رفع الدعوى الجزائية على القضاة إلا بإذن من مجلس القضاء الأعلى بناء على طلب النائب العام ويعين مجلس القضاء الأعلى المحكمة التي تتولى محاكمة القاضي .

وحتى التفتيش القضائي على أعمال القضاة يكون فقط لجمع بيانات لمعرفة درجة كفاءة تمهيدا للترقية ،، وكما نرى ، في حين نجد أن القانون حدد العقوبات التأديبية في حال الاخلال بواجبات الوظيفة ، إلا انه جعل إجراءات تحريك الدعوى التأديبية بالغة الصعوبة ، ولا تتم إلا بناء على طلب وزير العدل وموافقة مجلس القضاء الأعلى .. وتقريبا أصبح القاضي المحصن في مأمن من المساءلة والملاحقة ، لذلك لا نستغرب تحول القضاء الي مرتع من اكبر مراتع الفساد ، فساد للذمم وانتشار للرشوة وضياع لحقوق الناس .

ان كل هذا الدلال والتدليل يقابله حقيقة مأساوية للطرف الآخر لوجه العدالة ، اقصد هنا المحامين حيث تبدأ المأساة من قانون السلطة القضائية ذاته ، عندما ذكر القانون معاوني القضاة ، فحصرهم بالمحامين والخبراء والكتاب والمحضرين والمترجمين، في هذا النص نجد بداية الاستنقاص من هيبة وكرامة مهنة المحاماة ، حيث جعل المحامي احد الاعوان للقاضي وليس شريكاً أساسياً في إقامة العدل وتحقيق العدالة ، وهذا خلل واضح يزداد وضوحاً عندما تطلع على قانون تنظيم مهنة المحاماة ، حيث تلاحظ مدى الإهدار لكرامة المحامي مقارنة بكرامة القاضي ، هذا الخلل اعتبره شخصيا السبب الرئيسي في فساد السلطة القضائية وتدهور أوضاعها المزري في بلادنا .

ان المحامي يعتبر شطر العدالة ، واحدى دعائم تثبيت سيادة القانون والدفاع عن حقوق الإنسان العامة ، تجده دائما شطراً مهملاً بكل معنى الكلمة مقارنة بالشطر المدلل الآخر .. في الواقع المعاش المحامي يعيش بدون اية ضمانات أو تأمينات مشجعة ، مما اثر على روح رسالة المحاماة ، فتحولت الى تجارة عند بعض ضعاف النفوس وعند من يبحثون عن رزقهم اليومي بشتى الطرق مشروعة وغير مشروعة .. ونحن هنا لا نسوغ أو نبرر ولكننا نناقش الإهمال المتعمد من قبل الدولة لمهنة المحاماة والمحامين الذين لابد من التكاتف في سبيل المطالبة بتسوية أوضاعهم ، ومنحهم الضمانات اللازمة لأداء وظيفتهم على الشكل الذي يعيد هيبة الحكم والدفاع إلى المستوى المطلوب .

ومن الانحرافات التي تحتاج لمعالجة نجد ايضا ان القانون اشترط لمنح تراخيص مزاولة المهنة ان يكون المحامي لديه مكتب وان لا يشغل احدى الوظائف سواء العامة ، أو في المؤسسات والهيئات والشركات العامة أو الخاصة أو المختلطة ، وان لا يشتغل بالتجارة أو أي عمل لا يتفق وكرامة المهنة .. إلا إننا نجد مع ذلك ، الكثير من المحامين يضطرون للمراوغة فيسعون للحصول على الوظيفة العامة حتى يستطيعوا تامين الحد الادنى من متطلبات المعيشة اليومية .

وفي حين ان القانون فرض على المحامي التقيد بالقيم الإسلامية ومبادئ الشرف والاستقامة والأمانة والنزاهة وآداب المهنة ، إلا إننا نجد حصانة القضاة المذكورة عرضت الكثير من المحامين للوقوع ضحية غياب هذه القيم عند كثير منهم اليوم .. الاستقلال المهني المنعدم ايضا معضلة تضاف الى الشطر المهمل، فنجد ان القانون اجاز لوزير العدل ان يطلب من المحكمة العليا الدائرة الإدارية حل مجلس نقابة المحاميين بكل بساطة ، هذه التبعية للمحكمة العليا بالإضافة الى استفراد وزارة العدل بإصدار التراخيص للمحامين ، هي أمور تستدعي إيجاد حلول جذرية لها .. اخيرا نحن على يقين بأنه لن يصلح حال القضاء إلا بشيئين اثنين هما :

إعادة النظر في ثغرات قانون السلطة القضائية ، ومعالجة الاستهتار والفساد المالي والإداري والأخلاقي لبعض القضاة الذين يعتمدون على الحصانة الممنوحة لهم للعبث بالقضاء وتشويه سمعته ، ثم إعادة تنظيم وتحسين وضع مهنة المحاماة عن طريق منح المحامي حصانة قانونية نوعية لضمان حرية الدفاع والادعاء على أساس ان المحامي شريك وليس معاوناً أو تابعاً ، بما يضمن كرامته أمام تطاول بعض القضاة ، وعن طريق دعم ثابت من الدولة لنقابة المحامين ، واعتماد مبالغ مالية ثابتة أو رواتب يكون مقابلها إلزام المحامين بتقديم العون القضائي للمحتاجين ، كل ذلك بما يكفل الوصول الى التوازن بين شطري العدالة حتى نحصل على القضاء العادل الحر والنزيه احد أهم معالم الدولة المدنية المنشودة.

رئيسة منظمة مساواة للتنمية السياسية وحقوق الانسان – تعز

سلامات أبا مجد

تعرض الزميل محمد حمود لحادث مروري مؤلم تسبب بحدوث إصابات له حيث يرقد الزميل محمد حمود حاليا في مستشفى البريهي النموذجي.

أسرة تحرير صحيفة 14أكتوبر وعمال وموظفو مؤسسة 14أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر يتمنون للزميل محمد حمود "أبو مجد" الشفاء العاجل والعودة السالمة إلى عمله